



دول الإتحاد الأوربي ومواجهة الفكر المتطرف

أبريل ٢٠٢١

تحرير

أبو طالب فتوح

مرصد مكافحة الإرهاب بملتقى الحوار

برج ١٠١ ، امتداد الامل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.



المقدمة

تمهيد : التعصب الديني يواجه الدولة في أوروبا

بريطانيا ومواجهة الفكر المتطرف .

الجمهورية الفرنسية تحارب التطرف والإرهاب

بلجيكا (بوابة الأخوان في أوروبا) .

موقف ألمانيا من الجماعات الإرهابية .

دور الأتحاد الأوربي في مواجهة الفكر المتطرف .

البرلمان الأوربي يحارب الجماعة .

الخاتمة .

التوصيات .

المراجع .

المقدمة

استغل الإخوان مظلة الحريات الواسعة في أوروبا، وتمكنوا خلال تواجدهم طيلة سبعة عقود من تأسيس مئات الجمعيات والمؤسسات تحت مسمى الخيرية، وتمكنت الأجيال الإخوانية المتعاقبة من العمل بشكل أفقي في القارة الأوروبية من خلال إنشاء اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا الذي اتخذ من بريطانيا مقراً مؤقتاً له، وشمل حدود (١٨) ثمانية عشر دولة من الأتحاد الأوروبي، ومكمن الخطورة في أداء اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا إقدامه على تأميم الفتوى في الأتحاد الأوروبي لصالحه، من خلال إنشاء المجلس الأوروبي للبحوث والإفتاء في دبلن عام ١٩٩٦ برأسه القرضاوي، حيث يعد إحدى الأذرع الرئيسية للتوسع الأفقي لجماعة الإخوان في أوروبا.

خلال العقد الأخير دخلت أوروبا في جحيم الإرهاب، وهو الأمر الذي استدعي استنفار كافة الجهود لمواجهة هذا الخطر الداهم الذي يهدد أمن و حياة بلدانها، وعانت دول الأتحاد الأوروبي من العمليات الإرهابية، بعدما ظهر في سماء أوروبا - حامل الفكرة المتطرف - من الإخوان وأحفادهم من الدواعش، وبات لهيب الجماعة يحرق عواصم القارة العجوز بأفكار الأرهاب وتنظيماته وعملياته، واتخذت البلدان الأوروبية العديد من الإجراءات والقوانين التي تحاول بها حماية مستقبلها من الفكر المتطرف، واتخذت البلدان إجراءات متسارعة في محاولة مواجهة، ومع مرور الوقت أكتشف الأوروبيين أن حقيقة الإخوان ملتصقة بالأرهاب والعنف، وأن تلك الجماعة خرجت من تحت عباءتها أخطر الجماعات الإرهابية في العالم، لذا قامت الدول الأوروبية بتحركات عديدة لوقف ومراجعة مواقفها السياسية من جماعة الإخوان الإرهابية بعد أن كانت بعض دول أوروبا حاضنة للجماعة، وتطورت مواقف دول أوروبا من مرحلة المراقبة لجماعة الإخوان ومطالبتها بشكل مستمر بنبذ التطرف، إلى مرحلة مناقشة حظر الجماعة وتصنيفها كمنظمة إرهابية؛ بعدما تأكدت أن وجود الإخوان خطراً كبيراً على حياتها ومستقبلها؛ ومن ثم بدأت بلدان الأتحاد الأوروبي تراجع مواقفها وسياستها مع الإخوان المسلمين، واتخذت تجاه الجماعة العديد من الإجراءات الهامة والقوانين الضرورية لتحجيم الفكر المتطرف في دول الأتحاد الأوروبي.

تمهيد : التعصب الديني يواجه الدولة في أوروبا

مثلت جماعة الإخوان حاضنة لكل التنظيمات المتطرفة ، بداية من القاعدة وحتى داعش، حيث تمكنت من التسلل إلى المنظومة الأوروبية ، ومع مرور الوقت أصبح لديها شبكة علاقات واسعة تحمي بها نفسها، وتتخذ من المساجد في أوروبا والمنصات الالكترونية قاعدة لنشر أفكارها و لتجنيد العناصر الإرهابية لتنفيذ عمليات داخل وخارج أوروبا.

قامت الجماعة بتكوين عدد من المنظمات الحقوقية ؛ لتبني أجندة الجماعة في أوروبا، بهدف تبني قضايا الجماعة ورؤيتها، مثل "منظمة السلام الدولية لحماية حقوق الإنسان"، و"هيومان رايتس مونيتور"، وكلاهما بلندن، و"منظمة أفدى الدولية" ببروكسل، و"الائتلاف الأوروبي لحقوق الإنسان"، بباريس.

وعلى الجانب الآخر تصاعد التيار اليميني المتطرف الذي يركز على البعد الديني المسيحي للهوية الأوروبية لمواجهة الهجرة الإسلامية، وبات يحظى بتأييد العديد من القطاعات الشعبية وتعبّر عنه العديد من الأحزاب السياسية التي وصلت إلى السلطة ، ففي ألمانيا أصدرت ولاية بافاريا قراراً يلزم رسمياً بتعليق الصليب في مداخل كل مؤسسات الولاية، وقد علق رئيس وزراء بافاريا ماركوس زودر على قرار حكومته بالقول: "الصليب لا يمثل ديانة فحسب، وإنما هو جزء من الهوية التاريخية الثقافية لولاية بافاريا".

كل هذا يشير بوضوح إلى أن ثمة تحولاً بدأ يطرأ على التوجه العلماني الذي ساد أوروبا لصالح محاولات إعادة إحياء الهوية الدينية، واستخدام الرموز الدينية في الأونة الأخيرة التي تتنافى مع مبادئ العلمانية والثقافة التعددية التي أرسنها أوروبا وضمنت استقرارها، ومع تصاعد تيار اليمين الديني وحدثت الهجمات الإرهابية ، بات حدوث الصدام داخل أوروبا ينذر بمأساة قريبة ، تنهت بعض الدول الأوروبية لها وبدأت تعمل جاهدة على مقاومة الفكر الديني المتطرف .

بريطانيا ومواجهة الفكر المتطرف .

تُركت بريطانيا جماعة الإخوان للتوسع بشكل كبير مع استثمارات متعددة أتاحت لها قنوات للترويج عن أيديولوجيتها عبر وسائل الإعلام وسياسة صناعة القرار، كان من نتائجها المباشرة سيطرت جماعة الإخوان في بريطانيا على بعض البرلمانين على رأسهم "جيريمي كوربين" زعيم حزب العمال ، المتهم بالتقرب من الجماعة والظهور في مؤتمراتها في أكثر من مشهد مختلف، وتبقى العلاقة بين بريطانيا والإخوان المسلمين واحدة من أكثر العلاقات غموضاً ، فقد دعمت بريطانيا نشأة جماعة الأخوان ، ومع بروز داعش التي هي وليدة الفكر الإخواني ، أمر رئيس الوزراء البريطاني وقتها (٢٠١٤) "ديفيد كامرون" بإجراء تحقيق حول علاقة جماعة الإخوان المسلمين بحركات الإرهاب ، وبعد نحو ٢٠ شهراً من البحث والتحري خلص القائمون على التحقيق إلى أن "الانتماء إلى الإخوان المسلمين بداية الطريق نحو التطرف".

مع تزايد العمليات الإرهابية التي شهدتها بريطانيا عام ٢٠١٧ ، وراح ضحيتها مواطنين ، جعلت بريطانيا تلتفت لخطورة الأخوان ، وبدأت الحكومة البريطانية تغيير سياستها في مكافحة الإرهاب والتضييق على الجماعات المتطرفة ومنها "الإخوان المسلمين".

وقد أكد وزير الأمن البريطاني أن مستوى التهديد الإرهابي في أوروبا أخذ في الارتفاع.

وأشار "الكولونيل تيم كولنز" أن أفراد الإخوان في بلاده يستخدمون جمعيات ومؤسسات تعطيهم نفوذاً وحجماً أكبر من حقيقتهم، وأنهم تنظيم يستغل الدين لأغراض سياسية.

كذلك حذرت دراسة حديثة من مخاطر قيام جماعة "الإخوان المسلمين الإرهابية بتوظيف وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات الذكية؛ لنشر التطرف وتجنيد الشباب لتنفيذ أعمال عنف وإرهاب، خصوصاً في أوروبا".

استخدام الإخوان تطبيق "يورو فتوي" كوسيلة أخرى لنشر الفكر المتطرف للجماعة إلى أن التطبيق بات من أهم البرامج على المستوى العالمي، في ظل حالة الإغلاق الناجمة عن وباء كورونا، دفعت الآلاف إلى الاعتماد على التطبيق في الاستفسارات الدينية في معظم بلدان الاتحاد الأوروبي .

أن الإقبال على التطبيق أثار قلق أوساط سياسية حول العالم ، حيث أنتقد "هانز جاكوب شندلر" مدير مشروع مكافحة التطرف، باللوم على شركات التكنولوجيا الكبرى لعدم قدرتها على مكافحة التطرف عبر الإنترنت ، محذراً من فتاوي القرضاوي التي دعت إلى التفجيرات الانتحارية باعتبارها "عمليات بطولية استشهادية".

تواجه بريطانيا وضعاً أمنياً وسياسياً معقداً خاصة بعد منح الإخوان حرية تأسيس الكثير من المؤسسات ومن ثم السماح لهم بنشر العقائد التشددية المتوافقة مع أيديولوجيتهم التي تأسست عليها الجماعات الإسلامية فيما بعد.

ويتصاعد الخطر من ذلك وسط عودة العمليات المتطرفة إلى أوروبا بعد ما شهدته النمسا وفرنسا من هجمات بعضها اعترف داعش بمسؤوليته عنه بالتوازي مع خطاب الكراهية الذي تغذيه الجماعة من جهة، ومن جهة أخرى يقابله اليمين المتطرف في مشهد يؤشر بالخطر، بينما تستعد المملكة المتحدة لفقدان المزايا الأمنية والاستخبارية الأوروبية بعد انسحابها من تكتل اليورو، عقب التطبيق الفعلي لاتفاقية البريسكت .

الإجراءات البريطانية لمواجهة الإخوان

في ضوء تلك التطورات طالب مجلس العموم البريطاني رصد أنشطة الجماعة ، ووضعها على قائمة الإرهاب ، وبعد حادثة جسر مانشستر الإرهابية ٢٠١٧ التي قام بها نجل أحد القيادات الأخوانية ، انتقد رئيس الوزراء البريطاني " جونسون " لجماعة الإخوان المسلمين قائلاً "من الواضح أن الجماعة تغض الطرف عن الإرهاب" ، كما وصف الجماعة بأنها "أحد الأكثر الأطراف دهاء من الناحية السياسية في العالم الإسلامي"

كذلك أشار النائب إيان بيزلي، إنه "يجب على الحكومة المضي قدماً في حملة حظر الإخوان، الذين ينشرون الكراهية ومهاجمون المسيحيين داخل وخارج البلاد".

في ظل القلق المتزايد وتصاعد العمليات الإرهابية لتنظيم داعش في دول الاتحاد الأوروبي منحت وزارة الداخلية البريطانية الأجهزة الاستخباراتية صلاحيات وسلطات جديدة لمحاربة التجسس في المملكة المتحدة ومراقبة جماعة الإخوان بشكل مستمر .

تشهد بريطانيا كثير من الإجراءات داخل البرلمان لدفع الحكومة إلى اتخاذ قرار بحظر جماعة الإخوان ومنظماته ، بعدما أثبتت التقارير الأمنية المخاطر التي تهدد البلاد من جراء هذا التنظيم الذي ينتهج أجندة سرية تخدم الإرهاب والتطرف.

قامت الحكومة البريطانية ٢٠١٧ بوضع حركتي "حسم" و"لواء الثورة" التابعين للإخوان في مصراحي قائمة المنظمات الإرهابية.

وضع اقتصاد جماعة الإخوان تحت المراقبة الحكومية إبان ذروة انتشار فيروس كورونا خوفاً من استخدام التبرعات والتمويلات ؛ لدعم الجماعات المتطرفة، وهوما يؤكد بأن الحكومة البريطانية تعي بأن الجماعة قد تكون فاعلة في هذا دعم الميلشيات الإرهابية . كذلك فرض تجميد الأصول المعمول به أوروبا على حركة حماس المرتبطة بجماعة الإخوان .

تخطط الحكومة البريطانية لإقرار قوانين جديدة مرتبطة بمنع "أنشطة العدو" في البلاد، كما اعتزمت السلطات البريطانية رفع الميزانية المخصصة لمكافحة الإرهاب والتطرف في بريطانيا خلال العام الحالي ٢٠٢١ إلى (٩٠٦) ملايين جنيه إسترليني .

قامت الحكومة برفض تأشيرات الدخول الي البلاد لأعضاء الإخوان أو المرتبطين بهم ممن لهم تصريحات تؤيد أو تحبذ العنف والتطرف. لا تزال جهود الحكومة البريطانية مستمرة لمحاربة الفكر المتطرف الإخواني في طريقها لحظر الجماعة الإرهابية المحظورة.

الجمهورية الفرنسية تحارب التطرف والإرهاب.

في ضوء التفجيرات الإرهابية التي شهدتها فرنسا العام ٢٠١٥ فجّرت وسائل الإعلام الأوروبية النقاش حول مسألة هوية المهاجرين وأصولهم ودرجة اندماجهم في أوروبا؛ وتعالق الأصوات اليمينية من جديد لضرورة استحداث قانون جديد يرتبط بالجنسية وتعقب الإرهاب والإرهابيين.

ويعتقد الرافضون لمشروع القانون أنه ربما يطلق يد الاستخبارات والأمن للتضييق على الحريات العامة بدعوى مكافحة الإرهاب، لكن الحكومة الاشتراكية رفضت تلك الاتهامات، وأكدت أن مشروع القانون فرضته التحديات الأمنية التي تواجهها فرنسا، وأن هناك ضمانات دستورية وقانونية تكفل الحريات.

قيام الحكومة الفرنسية بإقرار قانون تعزيز مبادئ الجمهورية يعتبر بمثابة حماية للقارة الأوروبية من التفكك والتطرف ، حيث تطالب الحكومة الفرنسية بمبادئ الحرية والعدالة والمساواة، وحرية الدين والمعتقد والتي تعني أن الدولة على مسافة واحدة من كافة مواطنيها بعض النظر عن معتقداتهم الديني أو لونهم أو جنسهم، وخاصة مع صعود قوة اليمين الذي يدعو لطرد المهاجرين وبناء الدولة القومية التي لا تقبل بوجود الآخر كرد فعل عكسي لحدوث العمليات الإرهابية.

الإجراءات الفرنسية لمواجهة الإخوان

بدأت السلطات الفرنسية حالة من الحذر تجاه تنظيم الإخوان ، حيث أكد " مانويل فالس " رئيس الوزراء الفرنسي السابق أنه " يتعين على فرنسا أن تحارب خطاب الإخوان المسلمين على أرضها "، كما قرر الرئيس الفرنسي تعزيز أمن المدارس ومراقبة الدعاية المتطرفة على الإنترنت، بعد حادثة ذبح المدرس صامويل باتي.

أقر النواب الفرنسيون في ١٤ مايو ٢٠٢٠ قانوناً يهدف إلى محاربة خطاب الكراهية على شبكة الإنترنت، ويلزم القانون منصات التواصل الاجتماعي ومحركات البحث بإزالة أي محتوى يحرض على الكراهية، العنف، العنصرية، والتعصب الديني في غضون ٢٤ ساعة، تحت طائلة التعرض لغرامة تصل إلى (١,٢٥) مليون يورو.

شنت الحكومة الفرنسية الحرب على المؤسسات المتطرفة وخاصة اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا التابعة للإخوان، المسئول عن المساجد والمدارس الداعية للعنف والكراهية والتطرف في البلاد.

اغلقت الحكومة الفرنسية (٣٥٦) مركزا بينها مساجد ، وقامت بترحيل (٤٠٠) أجنبي عن البلاد في طريقها لمحاربة الفكر المتطرف، كما تقوم أجهزة الدولة بإجراءات ضد ١٨ مسجدا يشتبه بأنها انفصالية ، وربما يصل الأمر إلى حد إغلاقها

أشارت تقارير إلى وجود جمعيات معينة توجه إليها أصابع الاتهام بنشر التطرف وتتعالى أصوات السياسيين ضدها على رأسها اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا، والذي وصفه أحد نواب البرلمان الفرنسي بكونه "الجناح العسكري لتنظيم الإخوان في البلاد"، وقد قامت السلطات بإخضاع نحو ٥١ جمعية دينية للمراقبة، حيث ينتظر الإعلان عن حل عدد منها بسبب تورطها في الترويج لأفكار تنافي مبادئ الجمهورية.

(قانون تعزيز مبادئ الجمهورية)

يعتبر القانون بالنسبة للحكومة الفرنسية واحدا من أهم آليات دعم سلطاتها، معززة به أدوار الشرطة والأجهزة الأمنية، وكذلك سلطات حكام المناطق والمقاطعات في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

➤ يعزّز الرقابة على الجمعيات وتمويل الأنشطة الدينية ويشدّد الخناق على نشر الكراهية عبر الإنترنت.

➤ إغلاق المساجد أو قاعات الصلاة التي تدعو إلى الكراهية.

➤ يكرس القانون مبدأ الحياد الديني بالنسبة لموظفي القطاع العام.

➤ يجبر هذا القانون الجمعيات التي لها طابع ديني على تبرير مدخولها والتبرعات التي تزيد عن عشرة آلاف يورو والتصريح عن مصادر تمويلها.

على الجانب الأخر تعمل الجمعيات الأخوانية على تشويه صورة العلمانية بفرنسا وتسوقها على أساس أنها معادية للإسلام؛ بهدف كسب التعاطف مع المسلمين وبث الفتنة والحقد تجاه الفرنسيين ومبادئ الجمهورية.

أكد الرئيس الفرنسي ماكرون ، "إن المواجهات التي اتخذت في الأيام الأخيرة ضد جماعات وأفراد إنما تستهدف من يحملون مشروعاً راديكالياً وأيديولوجية هدامة للمجتمع الفرنسي".

وتري السلطات الفرنسية إن من حق أي دولة أن تقوم بما يلزم لحماية مواطنيها، ومن واجب أي دولة حماية العقد الاجتماعي الذي قامت عليه وتعاقدت على أساسه مع مواطنيها، من حق الدولة معرفة طبيعة الأموال الجماعية، ومعرفة مصادر أموال مواطنيها وكيف ستصرف، و حماية الحريات لكل المواطنين.

قامت الحكومة بوضع رئيس منظمة "بركة سيتي" إدريس يمو الخميس تحت المراقبة القانونية في إطار تحقيق في قضية تحرش ، وتثير الجمعية التي لديها من ٧١٥ ألف متابع، حماسة كبيرة لدى الكثير من الشباب المؤمنين، كما أنها تثير الشكوك بسبب مواقفها الدينية المتطرفة .

في ظل محاولات الحكومة كشف مصادر تمويل بعض المساجد والمراكز في أوروبا، من قبل تركيا وقطر، ابرزها منظمات الاغاثة الاسلامية في اوربا، واستغلالها الى الاتحادات والمجالس الاسلامية، لذلك بذلت الحكومة الفرنسية جهود كبيرة في غلق بعض مراكز الاخوان ، التي يمكن ان تعتبر "صحوة" أمنية في مواجهة الاسلام السياسي من الداخل، وذلك بتعقب مصادر التمويل، وتعقب تورط بعض عناصره بالتحريض على الإرهاب والتطرف، حيث أشار البرلمان الفرنسي الى أن "فكر الأخوان يخدم فكراً متطرفاً" ، وأكدت برلمانية فرنسية على "ضرورة منع الأخوان في العالم برمته "

أن تلك الإجراءات اتخذتها السلطات الفرنسية ما هي إلا جزء من حزمة تدابير لمواجهة الفكر الإخواني المتطرف والإسلام السياسي الذي تعتبره الحكومة خطراً يواجه قيم الجمهورية ، ومايزال الصراع بين الطرفين (الحكومة الفرنسية والأخوان) مستمر ، وربما تشهد المرحلة المقبلة من الأحداث والمواقف ما يسفر عن حظر الجماعة الإخوانية في قلب أوروبا .

بلجيكا (بوابة الأخوان في أوروبا) .

تحاول المنظمات التابعة لجماعة الإخوان التكيف مع مصاعب المرحلة التي تعيشها في فرنسا بعد إعلان إدارة ماكرون حملة جذرية ضد الانفصالية ، تمثل دولة بلجيكا محطة أوروبية جديدة للجماعات المتطرفة في أوروبا ، حيث تعتبر رابطة مسلمي بلجيكا من أهم مؤسسات جماعة الإخوان ، كما تحتل المرتبة الثالثة في قائمة الخطر في الاتحاد الأوروبي وهو ما يبرهن على احتمالات أن تصبح بؤرة أعمق للتوسع الإخواني في أوروبا ، كمتنافس للتضييق الأمني الذي تواجهه الجماعة في فرنسا خلال المرحلة الحالية.

ووفقاً لتقرير هيئة بلجيكية مايو ٢٠١٨ ، ذكر وجود كتب في نسخ مطبوعة وإلكترونية داخل مساجد في بلجيكا، ومنها المركز الإسلامي بالعاصمة تحض على التشدد، وتتضمن محتوى يبعث على التطرف وكراهية الأجانب ، أكد مدير المركز الإسلامي ، بأنه "قرر فتح تحقيق داخلي حول ما جاء في التقرير"

من جهة أخرى استنتج جهاز أمن الدولة البلجيكي أن "الواقع الإيديولوجي في المساجد معقد مثلما هو الحال بالنسبة إلى الجالية المسلمة وامتدادات التيارات الإسلامية إلى داخلها".

الإجراءات البلجيكية في مكافحة التطرف

تسعى بلجيكا جاهدة من أجل الوقاية من التطرف وإبعاد الشباب عن مسارات التطرف ، خاصة و أن البلاد تواجه تهديداً إرهابياً مستمراً بسبب توغل التطرف في كافة أنحاء القارة ، ويرى الكثيرون أن التطرف الإسلامي ينتشر في بلجيكا ويصيب مساجد العاصمة

"بروكسل" بالعدوى وذلك في إطار عمل التيار السلفي، لذلك سعت الحكومة البلجيكية إلى الحد من استقدام الأئمة من الخارج، و إبعاد الأئمة التي تتوفر أي معلومات بشأن شكوك في خطابهم الديني.

قررت الحكومة عام ٢٠١٧ منع ١٢ من الأئمة الأتراك الدخول إلى أراضيها، لتعاون تركيا مع جماعة الإخوان. يبدو أن الحكومة البلجيكية بدأت تستشعر الخطر المحدق بها من جانب الحركات المتطرفة، حيث أكد رئيس لجنة مكافحة الإرهاب في البرلمان البلجيكي، "أن خطر التهديدات الإرهابية النابعة أساساً من الجماعات الإسلامية المتطرفة، وتنظيم الإخوان المسلمين، على وجه التحديد لم ينته بعد"، واعتبر أن أوروبا تواجه أخطاراً عدة، أهمها إعادة ما يسمى بتشكيل الإسلام السياسي وتغلغله في النسيج السياسي، وشدد على أهمية نشر التوعية لمحاربة التطرف والفكر الإخواني في بلجيكا، ولا بد من سن قوانين مواكبة لذلك. وطالب بضرورة "وضع تنظيم الإخوان في القائمة السوداء نظراً لخطورته".

نجحت الحكومة البلجيكية في الحصول على موافقة لجنة الشؤون الداخلية في البرلمان في ٢ أكتوبر ٢٠١٨، على مشروع قانون يقضي بوضع بصمة الأصابع على بطاقة الهوية، في إطار إجراءات لمكافحة الإرهاب.

فرضت السلطات البلجيكية عدة إجراءات وقائية لمكافحة التطرف وسنت تشريعات وقوانين استهدفت المدانين في قضايا التطرف والإرهاب، بل وسعت إلى المعالجة هذه التهديدات بشكل رقمي عبر منصات إلكترونية لمراقبة الدعاية الإرهابية وتلاحظ أجهزة الأمن البلجيكية في الأونة الأخيرة أن التنظيمات المتطرفة بمختلف أنواعها تستخدم تكنولوجيا الإعلام الجديدة في نشر أفكارها عبر منصات حوار، يصعب تحديد عددها.

وتسعي تلك المنصات للتحريض وكرهية الأجانب والعنصرية، ولكن لا بد أن تقوم السلطات المختصة بهذه العمليات بشكل أسرع و شامل، بما في ذلك التعاون الوثيق مع السلطات الوطنية، وسلطات إنفاذ القانون، واتخاذ المزيد من الإجراءات، ضد ظهور المحتوى غير القانوني.

وبالرغم من تلك الجهود المبذولة فما زالت تعترف الحكومة البلجيكية بأنه إذا ظهر تهديد إرهابي جديد أو أزمة أمنية كبيرة أخرى، فإن الشرطة الفيدرالية غير قادرة على التعامل معها.

موقف ألمانيا من الجماعات الإرهابية .

يعتمد الإخوان على تحركاتهم في ألمانيا على منظمة ميلي غوروش التي تأسست عام ١٩٨٦.

أصدرت المخابرات الداخلية الألمانية في ولاية بادن فورتمبيرغ تقرير حول المنظمات التي تشكل خطراً على الأمن الداخلي للولاية، وضمّ التقرير "جماعة الإخوان المسلمين".

رصد مكتب حماية الدستور في ألمانيا تزايداً ملحوظاً في نفوذ جماعة "الإخوان المسلمين" داخل ولاية ساكسونيا شرقي ألمانيا، وتوصلت أن المؤسسات العاملة على أرضها والتابعة للجماعة ليست إلا واجهة لـ "جماعة الإخوان" في ألمانيا، وإن كانت تقوّم نفسها كمنظمات وجمعيات معتدلة، إلا أنها تخفي أهدافها الحقيقية، وترفض قيماً رئيسية في النظام الديمقراطي الحر مثل الحرية الدينية أو المساواة بين الجنسين.

كما أوضح التقرير في مايو ٢٠٢٠ "إن جماعة الإخوان، وحركة ميلي جورش التركية، يملكان (٦٠٠) قيادياً مؤثراً في برلين"، ووصف التقرير تنظيم الإخوان بأنه "يمثل تهديداً للنظام الديمقراطي في ألمانيا".

حذرت الحكومة الألمانية من تنامي خطر الجماعة، بعد رصد تحركات أفرادها، والجمعيات التابعة لها في ألمانيا، وأن الجماعة نجحت في خداع المجتمعات الأوروبية، وقدمت نفسها بأكثر من صورة مثل "الجماعة المضطهدة" و"المعارضة السياسية" لأنظمة الشرق الأوسط التي لا تمارس الديمقراطية بمفهومها الغربي وتحتاج لسنوات طويلة من أجل تحقيق التحول الديمقراطي الحقيقي، وهو ما استغله الإخوان للاستفادة من الدعم الأوروبي لهم في فترة ثورات الشرق الأوسط ومحاولة الوصول للسلطة.

الإجراءات الألمانية ضد الإخوان

حظرت السلطات الألمانية نشاط جماعة جهادية سلفية يطلق عليها اسم "توحيد برلين" وأن الشرطة نفذت مدهامات ضدها، كما أن الجماعة تشيد بقتال تنظيم "الدولة الإسلامية" على الإنترنت ودعت لقتل اليهود، وهناك إجراءات لمقاضاة بعض أفرادها.

اعتزمت السلطات الألمانية إقرار قانون مكافحة العنصرية والكراهية تبلغ تكلفته (٢٠) مليون يورو سنويا بغية مكافحة جرائم الكراهية و منشورات عنصرية وتهديدات بالقتل وغيرها من المنشورات المخالفة للقانون على الانترنت، وبموجب القانون تلتزم المواقع الإلكترونية، مثل فيسبوك ويوتيوب وإنستغرام، بإبلاغ المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية عن منشورات بعينها فور نشرها، وهو ما ينطبق، على سبيل المثال، على الدعاية النازية والتحضير لجريمة إرهابية. كذلك شهدت مدينة "أوسنابروك"، الألمانية، في أبريل ٢٠٢١، أول تدريب للأئمة المسلمين باللغة الألمانية، بمشاركة ما يصل إلى (٣٠) داعية، وبدعم من وزارة الداخلية ووزارة البحث العلمي في ولاية ساكسونيا السفلى.

لاتزال إجراءات الحكومة الألمانية تجاه جماعة الإخوان وفكرها المتطرف مثل الخوف منها في تزايد مستمر .

دور الأتحاد الأوروبي في مواجهة الفكر المتطرف .

في الفترة بين ٢٠١٤ و ٢٠١٩، منح الاتحاد الأوروبي حوالي ٣٦,٥ مليون يورو إلى الجماعات التي تتبنى الإسلام السياسي وتملك صلات بالإخوان، وذلك وفق تقرير لكتلة "الهوية والديمقراطية" في البرلمان الأوروبي.

لكن مع مرور الوقت أكتشف الاتحاد الأوروبي فداحة الخطأ الذي ارتكبه في حق الشعوب الأوربية، لذا عقد اجتماع مصغر في برلين لقيادة الأتحاد الأوروبي شدد فيه المجتمعون على توحيد الجهود لمواجهة الجماعات الإرهابية و خلاياها في أوروبا، كما عقد مؤتمر لوزراء خارجية الأتحاد الأوروبي في بروكسل وضعوا فيه أسس و سبل التعاون المشترك بينهم .

خلال هذه الاجتماعات و اللقاءات المتواصلة لقيادة الدول الأوربية توصل الجميع الى التأكيد على أن الفكر المتطرف العنيف هو الذي يؤدي الى الإرهاب و تجنيد الإرهابيين خاصة بين الجاليات الإسلامية التي عملوا و يعملون على اختراقها عبر المؤسسات و الجمعيات (الثقافية) وبعض أماكن العبادة كواجهات ينشروا من خلالها و يروجوا للفكر المتطرف .

اعتبرت القمه المصغرة التي عُقدت مؤخراً لقيادة الأتحاد الأوروبي ٢٠٢٠ (بالخطاب المروع) الذي ينبغي مواجهته و مكافحته بكل الوسائل الممكنة .

نجح الاتحاد الأوروبي نسبيا في مكافحة الإرهاب والتطرف على الإنترنت وسن تشريعات وقوانين. وتعاون مع شركات منصات التواصل الإجتماعي لحذف المحتوى المتطرف ، ومن اللازم ضرورة مواصلة للاستنفار الأوروبي في حملته لمواجهة الموجة الجديدة للإرهاب .

خلال العام الماضي ٢٠٢٠ يراجع الاتحاد الأوروبي ملف تمويل المنظمات والجمعيات العاملة في القارة الأوروبية، في محاولة لمنع وصول أموال للتنظيمات المتطرفة، حيث تمتلك الإخوان شبكة متشعبة تضم مئات المؤسسات والمساجد وآلاف القيادات في القارة الأوروبية، وتصنف في معظم دول القارة وخاصة ألمانيا والنمسا، على أنها "معادية للديمقراطية والدستور"، وسط مطالبات شعبية وحزبية بحظرها.

البرلمان الأوروبي يحارب الجماعة .

تقدم أعضاء البرلمان الأوروبي، بمقترح ابريل ٢٠٢٠ يهدف لمكافحة التيارات المتطرفة ومنها جماعة الإخوان.

شددت عضوة البرلمان الأوروبي اسيتا كانكو، على "ضرورة تقوية الشرطة الأوروبية ، وضرورة التنسيق بين دول الاتحاد وعدم نسيان المجموعات الإرهابية المسلحة في الساحل، وعدم ترك فرنسا وحدها لمواجهة ذلك".

وجه رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الأوروبي "اليمار بروك" اتهامها صريحا لجماعة الاخوان بأنهم يتحملون مسؤولية ما ألت إليه الاوضاع في مصر ، وقال في بيان عقب اجتماع للجنة الشؤون الخارجية للبرلمان الاوربي "إن الرئيس المعزول محمد مرسي رغم انتخابه بطريقة ديمقراطية ، إلا أنه إتخذ خلال فترة حكمه عددا من الاجراءات غير الديمقراطية على الاطلاق".

أدان بيان البرلمان كافة أشكال العنف والعمليات الارهابية التي استهدفت رجال الأمن في سيناء وكذلك الاعتداءات على الكنائس، مشيرا إلى عدم وجود بديل عن الحوار لإرساء أسس التسامح، حسب تعبيره.

توصل البرلمان الأوروبي إلى اتفاق في ديسمبر ٢٠٢٠ يقضى بضرورة قيام شركات التواصل الاجتماعي وقنوات نشر المحتوى على الإنترنت مثل فيسبوك ويوتيوب بإزالة المحتوى الإرهابي في غضون ساعة واحدة من نشره أو مواجهة غرامات جسيمة.

الخاتمة .

شكّلت الهجمات الإرهابية التي وقعت في دول الاتحاد الأوروبي ، نقطة تحول جديدة و كبيرة الأهمية في مواقف و سياسات قادة هذه الدول ، تجاه الجماعات الإرهابية التي تروج للأفكار المتطرفة المؤدية للعنف وأضحى تتعامل مع تلك الجمعيات برؤى و أساليب جديدة و متطورة تختلف عن الرؤى و الأساليب التي كانت تتعامل بها في الماضي .

تواجه أوروبا مجموعة هائلة من التحديات الأمنية المرتبطة بتزايد معدلات العنف والتطرف، وتؤكد أنه إذا لم يحدث اندماج للمهاجرين في المجتمع فستتزايد معدلات الهجمات الإرهابية، وسيتهور التماسك الاجتماعي، وهو الأمر الذي يدفع المواطن الأوروبي إلى التصويت للأحزاب السياسية الراديكالية التي تعد بإصلاح هذه الإشكاليات.

تملك جماعة الإخوان المسلمين في أوروبا القدرة على التكيف والمرونة ، لذا شهدت جماعة الإخوان تراجعا كبيرا في أعقاب تشديد دول أوروبا الى اجراءاتها ضد الواجهات التي يعمل خلفها الإخوان، الاسلام السياسي بكل اطيافه.

يعد عام ٢٠٢٠ هو الأسوأ في تاريخ الجماعة في أوروبا، بعد ان خضع كثيرا منهم الى الرصد والمراقبة من قبل أجهزة الإستخبارات دول الأتحاد الأوروبي ، وكان ابرزها بريطانيا فرنسا والمانيا، والتي أعتبرت جماعة الإخوان يمثلون خطر قائم على النظام الديمقراطي الى دول أوروبا

باتت الدول الأوروبية في اتخاذ خطوات جادة ضد الإرهابيين، تتمثل في تسليمهم إلى دولهم وإغلاق مراكز الإرهاب والتطرف التي تستخدمها هذه التنظيمات.

على الرغم من الجهود المبذولة من الاستخبارات الأوروبية من مساعي لفرض الامن والحد من التطرف وتنفيذ عمليات إرهابية، فأن مخاطر تنفيذ عمليات ارهابية محليا ارتفعت نسبيا، بسبب تمدد التطرف محليا، وإستمرار الدعاية المتطرفة على الانترنت باستقطاب الجماعات والعناصر، ودفعتهم لتنفيذ عمليات ارهابية.

من المتوقع ان يبقى الأتحاد الاوربي يعاني من هذه الانقسامات، ومن الصعب ايجاد مواقف موحدة، ازاء جملة القضايا، رغم ماتبذله بروكسل من جهود بحث الاعضاء لتنفيذ سياساتها. يبدو ان الأتحاد الاوروي، بدا يتجه بالانفتاح على منطقة الشرق الاوسط وافريقيا، ضمن مساعيه في ايجاد حلول سياسية غير عسكرية للنزاعات، ادراكا منه، بان هذه النزاعات لها تداعيات على أمن أوروبا.

تواجه الدول الأوروبية بشكل عام مشاكل في التطبيق القانوني للحد من انتشار التطرف مثل مواد الإفراج عن المتهمين بعد انتهاء مدد حبسهم بغض النظر عن استمرارية اعتناقهم للأفكار العنيفة من عدمه، إلى جانب قوانين الأتحاد الأوروبي ذاتها والتي تعطي مجالا أوسع للحركة بين الدول وتخطي الحواجز لتشكيل خلايا متعددة الوجهات الجغرافية.



التوصيات

- ماتحتاجه أوروبا في هذه المرحلة، هو محاربة التطرف من الداخل من خلال السياسات الناعمة، بمشاركة الحكومات والمجالس البلدية مع الأسرة ومنظمات المجتمع المدني، الى جانب تعزيز دول أوروبا تعاونها مع دول المنطقة في محاربة التطرف والإرهاب.
- ضرورة الاشارة الى مخاطر جماعة الإخوان، الإسلام السياسي، بالعمل على مجتمعات موازية داخل أوروبا، وهذا مايعتبر تهديد مباشر الى امن أوروبا القومي.
- من الضروري أن تبذل كافة دول أوروبا جهود اوسع بتضييق الخناق على الجماعة في أوروبا، وربما تسعى دول أوروبا الى التعاون مع بعض دول المنطقة، لمحاربة مخاطر الإخوان تحديدا في أوروبا.
- لا ينبغي وضع المجتمعات المسلمة كلها تحت المجهر، وإنما تحديد وعزل الجزء المتطرف من بينهم. هذا الجزء يشمل النشطاء والمتحزبين إسلاميا، وبين هؤلاء من ينتهي أو يتعاطف مع تنظيمات مسلحة أو تنظيمات أيديولوجية مثل الإخوان المسلمين.
- في حالة تمكن الحكومات الأوروبية من عزل الأخوان وتخلصت منهم، تكون قد حلت نصف مشكلة الإرهاب .
- في ظل عولمة التطرف، الذي لم يعد يقتصر على ديانة أو منطقة بعينها، وما يرتبط به من صراع على الهوية الدينية قد تؤدي إلى تصاعد مخاطر العنف والإرهاب العابر للحدود فإن هناك ضرورة لتحرك إقليمي ودولي فاعل من أجل احتواء الصراعات التي تتخذ من الهوية الدينية ستاراً لها، حتى لا ينزلق العالم إلى أتون حروب دينية مدمرة تعيده إلى عصور الظلام، وهذا يتطلب العمل على:
- من الواجب تفعيل "وثيقة الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك" التي وقع عليها شيخ الأزهر الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب وبابا الكنيسة الكاثوليكية "البابا فرنسيس" في أبوظبي في فبراير عام ٢٠١٩، خاصة أن هذه الوثيقة تتضمن العديد من الأفكار والرؤى الثرية التي من شأنها التصدي لنزعات التعصب والتطرف والكراهية القتل على "الهوية الدينية" في العالم أجمع، حيث تؤكد على أن التعاليم الصحيحة للأديان تدعو إلى التمسك بقيم السلام وإعلاء قيم التعارف المتبادل والأخوة الإنسانية والعيش المشترك، كما ترى أن الإرهاب البغيض الذي يهدد أمن الناس، هو نتيجة لتراكمات الفهم الخاطئ لنصوص الأديان



المراجع .

جاسم محمد ، الإرهاب و التطرف في أوروبا من الداخل، المكتب العربي للمعارف . القاهرة ٢٠٢١ .

طارق دحروج :الجغرافيا السياسية لجماعة الإخوان في أوروبا ، صحيفة الأهرام المصرية ٢٠١٩ .

Walden Bello, Counterrevolution: The Global Rise of the Far Right, , Practical Action Publishing, 2019

Guy Van Vlierden, The Vicious Circle of Polarization: How the West is Creating the Next Wave of Jihadist

Radicalization, European Eye on Radicalization, 24 January 2020, <https://bit.ly/38XpjS5>

حسام ميرو، أزمة الهوية والأمن القومي العربي، صحيفة الخليج(الشارقة)، ١٤ نوفمبر ٢٠١٦ .

Robin Simcox, "Assessing Europe's Efforts to Oppose Islamist Extremism", Hudson Institute, March 11,

2019. <https://bit.ly/2Tis0ka>

أشرف العيسوي التطرف وصراع الهوية الدينية في عصر العولمة في منطقة الشرق الأوسط ٢٠٢٠

<https://trendsresearch.org/ar/insight>

مؤسسة المسبار للبحوث والنشر : الإسلام في أوروبا، إشكاليات الاندماج وتحديات الإرهاب - أبريل ٢٠١٦

<https://www.almesbar.net>

جاسم محمد ، الإرهاب و التطرف في أوروبا من الداخل، المكتب العربي للمعارف . القاهرة ٢٠٢١ .

Robin Simcox, "Assessing Europe's Efforts to Oppose Islamist Extremism", Hudson Institute, March 11, 2019.

الأمم المتحدة : دليل التعاون الدولي في المسائل الجنائية لمكافحة الإرهاب نيويورك ٢٠٠٩ .

رافائيل هاداس، "فرنسا و سياسات الهوية"، صحيفة الوقت البحرينية، عدد ٤٢٢، ١٨ أبريل ٢٠٠٧ .

محمد الصالح جمال : وحدة التنسيق لتحليل التهديدات الإرهابية CUTA في بلجيكا من أجل مكافحة الإرهاب.

المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات-ألمانيا وحدة الدراسات والتقارير .
<http://bit.ly/2NHvyuX>

المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب و الإستخبارات-ألمانيا وحدة الدراسات والتقارير .



<https://www.europarabct.com/>

<https://trendsresearch.org/ar> مركز تريندز للبحوث والاستشارات

عبد الغني عماد، الاسلاموفوبيا بين المقاومة والإرهاب، أطلع عليه بتاريخ: ٢٠٢١/٠٣/١٢.

الدولة الفرنسية والإرهاب ، المركز الفرنسي الافريقي للدراسات الاستراتيجية ٢٠٢١.

مجموعة باحثين : الأسلاموفوبيا ، المركز الديمقراطي العربي ، الطبعة الاولى ٢٠١٩ .
محمد احمد النابلسي ، الاسلاموفوبيا كمظهر لجنون العظمة الغربي ، المركز العربي للدراسات المستقبلية.

- Nathan Price, « The Resurgence Of The Far-Right In European Politics: Analysis Of The French, Italian, Austrian, And Belgian Cases », A Thesis Submitted to the Graduate Faculty of the Louisiana State University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts B.A., Miami University, 2004 August 2007,p.4.

Qatar's alleged finance of Hezbollah terrorist movement puts US troops at risk, dossier claims

<http://fxn.ws/3j9Ll2l>

بسمة فايد : مكافحة الإرهاب في ألمانيا. القوانين والتدابير لعام ٢٠٢٠ ، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات